تحول الخطاب الجيوسياسي في السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية

مراد يشيلطاش*

ملخص: يحاول هذا البحث دراسة تحوّل الخطاب الجيوسياسي في السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، ويعالج فترات استخدام خطاب التغريب الصارم والخطاب الأمني والدفاعي، وكيف أسبغت فترة حزب العدالة والتنمية الطابع الديمقراطي على خطاب الدولة القومي. ومع بروز النفس الليبرالي برز أيضًا التحول نحو الاستقلال الذاتي، وبرزت قدرة تركيا في المنافسة الجيوسياسية على المستويين الإقليمي والدولي. وقد غيّر الخطاب الجيوسياسي التركي لحزب العدالة والتنمية الخطاب الجيوسياسي السائد في تركيا، وظهر هذا التحول بعد صراع مع الخطابات الجيوسياسية الأخرى.

الكلمات المفتاحية: تركيا، السياسة الخارجية التركية، حزب العدالة والتنمية، الخطاب الجيوسياسي.

*جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية، تركيا

The shift of Geopolitical Discourse in Turkish Foreign Policy under the AK Party Rule

MURAT YEŞILTAŞ*

ORCID NO : 0000-0002-1985-8504

ABSTRACT:*The current article attempts to study the transformation of the geopolitical discourse in Turkish foreign policy during the era of the AK Party, and deals with the periods of using strict Westernization discourse and the security and defense discourse, and how the period of AK Party added a democratic character to the national state discourse, and with the emergence of the liberal discourse, the shift towards autonomy also emerged. Türkiye's ability in geopolitical competition at the regional and international levels. The Turkish geopolitical discourse of AK Party has changed the prevailing geopolitical discourse in Türkiye, and this shift emerged after a struggle with other geopolitical discourses.*

Keywords:Türkiye, Turkish Foreign Policy, AK Party, Geopolitical Discourse.

*Social Sciences University of Ankara

رؤيـــة تركيـــة
2023-(1/12)
75 - 104

DOI:10.36360/1560-012-001-004

مدخل

من الشائع الحديث عن تحول جذري في الهوية والدوافع والارتباطات الدولية للسياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002. ونظرًا لهوية السياسة الخارجية، كان مشروع التغريب الصارم الذي هيمن عليه الخطاب الأمني وخطاب السياسة الخارجية الدفاعية والممارسة المبنية على خطاب الدولة القومية الإقصائي- سائدًا قبل عام 2002.[1] عندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، غيّر طبيعة هوية السياسة الخارجية التركية وأسبغ الطابع الديمقراطي على خطاب الدولة القومية من خلال إعادة صياغته في سياق مشروع تدويلي ليبرالي. فيما يتعلق بدوافع السياسة الخارجية، سعى حزب العدالة والتنمية إلى أن تحقق تركيا مكانتها بصفتها دولة تتمتع بالقرار الذاتي في السياسة الدولية. في البداية، عُدّ القرار الذاتي بمثابة طيف يعكس إيجابيات سياسات تركيا الخارجية والأمنية والدفاعية وسلبياتها. في وقت لاحق، تحول الاستقلال الذاتي إلى مبادرة للسياسة الخارجية تحاول بناء تركيا أكثر قدرة واستقلالاً في فترة المنافسة الجيوسياسية المتزايدة على المستويين الإقليمي والدولي.

وكانت دوافع تركيا تهدف بشكل أساسي إلى تعميق «الاستقلال» وتعزيزه في كل من السياسة الخارجية والأمنية؛ لتحقيق موقف مستقل من شأنه أن يغير مكانة تركيا بوصفها قوة في توزيع القوى الدولي، حيث كانت ارتباطات تركيا الخارجية متعددة الأبعاد مع القوى الصاعدة، وزيادة العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة، وتطبيع العلاقات السياسية مع الدول المجاورة قبل الثورات العربية- من بين الإستراتيجيات التي اتّبعتها لتحقيق هدفها في سياسة الاستقلال الذاتي.[2] وأدّت هذه الإستراتيجية دورًا حيويًّا في تجزئة ممارسات السياسة الخارجية مع التحالف الغربي القديم. وهكذا، بينما عزّزت تركيا علاقاتها مع الغرب، كانت تهدف في الوقت نفسه إلى الحصول على حرية التصرف بشكل مستقل عن الغرب. فيما يتعلق بالمشاركة الدولية ونشاط السياسة الخارجية، سعت السياسة الخارجية التركية بقيادة أردوغان إلى تعميق ممارسات السياسة الخارجية وتوسيعها على المستويين الإقليمي والدولي، وهذا يسمح لتركيا بإعادة تصميم رؤيتها الجيوسياسية العالمية ومكانتها في السلطة.

إن رؤية «السياسة الخارجية الجديدة» في عهد حزب العدالة والتنمية، بالإضافة إلى إعادة تفسير تركيا للطابع المتغير للنظام الدولي- ستعيدان في النهاية تحديد مكانة تركيا الدولية بوصفها قوة رئيسة (على عكس وضع القوة المتوسطة الحجم) وتقّوي مكانتها في السياسة الإقليمية والدولية، التي هي نتاج «مقاربة الاستقلال الذاتي

الإستراتيجي دوليًّا » الذي من شأنه أن يعزز الدور . في المجمل ، كان تخطيط السياسة الخارجية وتنفيذها مصحوبين بالخطاب الجيوسياسي الذي أكمل وشكّل السياسة الخارجية من أعلى ، ولكن أيضًا من الداخل .

إن الخطاب الجيوسياسي هو عملية بناء وعمل من أعمال التقييد الذي يحدد ما هو مناسب للتحدث وما هو غير مناسب ، وليس شكلًا كلاميًّا بسيطًا . على هذا النحو ، يمكن فهم الخطاب الجيوسياسي على أنه مجموعة من الإجراءات التي تشكل بنية السياسة الخارجية ، لا مجرد تعبيرات عن الكلام .[3]

إن الخطاب الجيوسياسي التركي لحزب العدالة والتنمية غيّر الخطاب الجيوسياسي السائد في تركيا ، وظهر هذا التحول بعد صراع مع الخطابات الجيوسياسية الأخرى ، وفي النهاية بنى هيكل الخطاب الجيوسياسي الخاص به .

ومع ذلك ، بالنظر إلى السنوات العشرين الماضية من القوة ، لم تظل البنية المذكورة ثابتة ، ولكنها خضعت لتحول مستمر . وهنا ، بدلًا من رؤية التحول عمليةً تحدث من تلقاء نفسه ، من الضروري رؤيته عملية ديناميكية في تفاعل مستمر مع الخارج . عند النظر بهذه الطريقة ، يمكن الحديث عن وجود 4 فترات مختلفة في الخطابات الجيوسياسية التي تهيمن على السياسة الخارجية التركية تحت قيادة حكومة حزب العدالة والتنمية وأردوغان .

الفترة الأولى (2002–2007) : وتتضمن مبادرتين متزامنتين . بينما تحاول المبادرة الأولى إعادة بناء الرؤية التقليدية للسياسة الخارجية ، التي يتم فيها إعطاء الأولوية للعلاقات مع الغرب وترتكز على عضوية الاتحاد الأوروبي ، فإن الثانية هي الفترة التي جرى فيها بناء خطاب جيوسياسي جديد ، في محاولة لتكييف تركيا من خلال إعادة وضعها في النظام الدولي .

والفترة الثانية (2007–2011) : هي فترة توطيد الخطاب الجيوسياسي الجديد التي بدأت بتوطيد حزب العدالة والتنمية لسلطته في هيكل صنع القرار في السياسة الخارجية ، وبدأ في تحويل السياسة الخارجية التركية على المستويين الإقليمي والدولي . والفترة المعنية هي أيضًا فترة توطيد للسياسة الخارجية تحاول إعادة وضع تركيا بوصفها قوة « عظيمة » و »مستقلة » في النظام الدولي من أجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية .

أما المرحلة الثالثة (2011–2016) فهي الفترة التي هيمن عليها الخطاب الجيوسياسي الذي بدأ مع الثورات العربية ، وانطلق على محور النضال الذي أثّر بشكل أساسي في رؤية السياسة الخارجية لتركيا ودوافعها .

في المرحلة الأولى من الثورات العربية كانت تركيا حريصة على قيادة التحول الإقليمي الجديد، حيث وضعت نفسها على أنها أحد أهم اللاعبين الذين يمكن أن يشكّلوا السياسة الإقليمية؛ وفي المرحلة التالية، كان عليها أن تتعامل مع صعوبات السياسة الخارجية الإستراتيجية والتكتيكية؛ بسبب نقص القدرة المالية لتحقيق أهدافها والطابع الداخلي للسياسة الإقليمية.

وهدفت تركيا إلى أن تكون جهة فاعلة تدير عملية التحول في بداية الثورات العربية. ومع ذلك، لم تنجح هذه الفترة حيث تحولت التطورات في مصر وسوريا إلى أزمة أعمق واضطرت إلى تبني سياسة من شأنها حماية أمنها القومي.

في هذه الفترة، بُنيت اللغة الجيوسياسية المهيمنة على خطاب المقاومة والبقاء على المستوى الوطني والإقليمي.

بدأت الفترة اللاحقة (2016-2022) مباشرة بعد محاولة الانقلاب في تركيا، وتسببت في تجربة تركيا لواحدة من أكثر التحولات جذرية في السياسة الخارجية في ظل إدارة حزب العدالة والتنمية، وفي هذه الفترة كانت العمليات العسكرية التركية في سوريا قائمة، خاصة على الحدود السورية، لمنع التهديدات الأمنية من داعش وذراع حزب العمال الكردستاني في سوريا، وحدات حماية الشعب، كما حاولت تركيا منع محاولة الانقلاب في قطر وليبيا بعد الاتفاق مع ليبيا. وأيضًا كان هناك دعم تركيا العسكري لأذربيجان خلال حرب كاراباخ بالإضافة إلى دور تركيا في حرب أوكرانيا وهذه كلها من بين السمات المميزة للسياسة الخارجية التي تحولت تحت قيادة أردوغان وتسببت في مراجعة جديدة في الخطاب الجيوسياسي.

إن الفترة الرابعة هي فترة أزمة في العلاقات التركية الأمريكية أيضًا؛ بسبب التقارب السريع بين تركيا وروسيا (بما في ذلك شراء تركيا نظام الدفاع الصاروخي الروسي إس-400) واتجاه أنقرة وواشنطن نحو اتجاهين مختلفين في سوريا. ونتيجة لذلك، اهتزت السياسة الخارجية التركية الجديدة في فترة ما بعد الثورات العربية بشكل أساسي بفعل الأزمة السورية ووضعت على محور أمنيّ التوجه.

على الرغم من أن السياسة الخارجية والخطاب الجيوسياسي الجديد بهما انحرافات كبيرة عن الفترة التي سبقت الثورات العربية، إلا أنه يحتوي على استمرارية مع الفترة السابقة في أهداف السياسة الخارجية لتركيا. إذا أخذنا ذلك على هذا النحو، يمكن عدّ السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية بمثابة عملية بناء وإصلاح في الفترة الأولى،

ونضال وتوطيد في الفترة الثانية، وكلاهما نضال واكتساب القرار الذاتي في الفترتين الثالثة والرابعة.

بينما يُظهر الخطاب الجيوسياسي أوجه تشابه في جميع الفترات الأربع، فإن التكامل الذي يشكّل مركز الخطاب قد تغير باستمرار.

"سيطرت استعارات جيوسياسية على الخطاب التقليدي حول الرؤية الجيوسياسية للسياسة الخارجية التركية وموقع تركيا في النظام الدولي هي: الدفاعية والاستثنائية"

تقدّم هذه الدراسة إطارًا لفهم التغيير والتحول في السياسة الخارجية التركية بين 2002–2022 في سياق الخطابات الجيوسياسية المتباينة على مدى عشرين عامًا. ومن أجل فهم التحول، يفحص الجزء الأول من البحث الرؤية التقليدية للسياسة الخارجية قبل حزب العدالة والتنمية ويحدّد الخطاب الجيوسياسي الكلاسيكي. وفي الجزء الثاني، يجري فحص الخطاب الجيوسياسي الذي وضع الأساس لممارسات السياسة الخارجية مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة. في الجزء الثالث، يجري تحليل كيف تكشف الانقسامات في الخطاب الجيوسياسي القائم على البناء والإصلاح عن التغيير في الخطاب الجيوسياسي الذي سيجري ترسيخه لاحقًا. في الجزء الرابع من البحث يجري تقييم الخطاب الجيوسياسي والتحول في السياسة الخارجية، الذي شهد تغييرًا جذريًّا في حد ذاته.

الرؤية الجيوسياسية الجمهورية التقليدية في السياسة الخارجية التركية

من منظور تاريخي وبأثر رجعي فإن كيفية التعامل مع الموقف الجيوسياسي لتركيا في السياسة الدولية قضية مهمة للغاية بالنسبة لواضعي السياسات.[4] لا تحدد القضية المعنية الرؤية العامة للسياسة الخارجية فحسب، بل تحدد أيضًا ممارسات السياسة الخارجية وتعيد بناء السياسة الداخلية من خلال هذه الممارسات.

على مدى سنوات سيطرت استعارات جيوسياسية على الخطاب التقليدي حول الرؤية الجيوسياسية للسياسة الخارجية التركية وموقع تركيا في النظام الدولي هي: الدفاعية والاستثنائية. وفي حين سمح الخطاب الأول بظهور ممارسات السياسة الخارجية الدفاعية– أدى الخطاب الثاني إلى دعم خطاب «الاستثنائية الجيوسياسية» التي شكلها اهتمام تركيا بالانتماء الإقليمي والحضاري في النظام الجيوسياسي الإقليمي والعالمي. وأدى الجمع بين هذين الخطابين إلى تمهيد الطريق لرؤية جيوسياسية دفاعية، وجعلها مهيمنة في سياق الصراع الخطابي والعملي بين «الثقافات الجيوسياسية» المتنافسة في تركيا.[5]

من منظور تاريخي، تتمتع الجغرافيا السياسية الدفاعية بتاريخ طويل وقد جرى بناؤها بوصفها جزءًا من تقليد السياسة الواقعية في السياسة الخارجية التركية منذ تأسيس الجمهورية التركية في عام 1923 .[6]

أصبحت هذه الثقافة، بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية في السياسة الخارجية التركية- خيالًا جغرافيًّا للتقاليد الأمنية الجمهورية، وسمحت بتشكيل بنية استطرادية مبنية على ثالوث الوحدة الوطنية لتركيا وسلامة أراضيها ونظامها السياسي العلماني. ومع ذلك، فقد جعل هذا من الممكن رؤية ليس فقط خيال صانعي السياسة الخارجية في مواجهة الموقف الجيوسياسي لتركيا، ولكن أيضًا كيف جرى تجريب مشروع تحديث الدولة القومية القائم على الإقليم في سياق الروايات الخطابية حول بناء الفضاء الوطني والدولي.

يُعَدّ هذا الخطاب أحد المصادر المهمة للمرجعية عند تعريف الجغرافيا السياسية لتركيا بوصفها دولة قومية، وكان خطاب التتريك قد جرى بناؤه بوصفه جزءًا من الخطاب القومي العلماني، وبخاصة الأيديولوجيا القومية التي شكلتها النخب السياسية والفكرية الكمالية وتحديدها للسياسة الخارجية التركية منذ العهد الجمهوري.

بهذا المعنى، حاولت القومية الكمالية الجمع بين عدم التجانس القومي والفطرة السليمة للوطن والبلد. من الناحية الجيوسياسية، يُنظَر إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية والهوية على أنها جزء لا يتجزأ من إستراتيجية السياسة الخارجية- من خلال الجمع بين البلد والثقافة والتاريخ .[7] يهدف خطاب السياسة الخارجية المعني إلى تنفيذ إنتاج « الشكل الويستفالي للحكم » وإعادته، وهو أمر شائع جدًّا في العلاقات الدولية، على أساس الهوية القومية العلمانية. وهذا يعني ثلاثة أمور : « أوّلها إنتاج الأمة القومية العلمانية، وثانيها أنه يعني نظامًا إقليميًّا قائمًا على شكل الحكومة الويستفالي، وثالثها أنه يعني اندماج الدولة التركية في العالم (الغربي) الحديث »[8]

ومن هنا فإن عنصرًا مهمًّا في الجغرافيا السياسية الدفاعية حدّد الرؤية الشاملة للسياسة الخارجية، مما عزّز الخوف من « خسارة الأراضي »،[9] وهو أمر ذو أهمية كبيرة في الخطاب الجيوسياسي الدفاعي على النمط التركي في فترة ما بعد الإمبراطورية. وهذا أمر حاسم لفهم استمرار « القلق » على أساس معاهدة سيفر، التي لم تدخل حيز التنفيذ أبدًا على أنها نقطة انطلاق اجتماعية وسياسية لنموذج السياسة الخارجية التركية ورؤيتها الجيوسياسية طوال الحرب الباردة وما بعدها. وبمرور الوقت، تحولت « المخاوف الإقليمية » في معاهدة سيفر إلى « مخاوف جيوسياسية » تتعلق بالهوية الوطنية ووحدة الأراضي.

استند هذا القلق لحدّ كبير إلى نموذج الدولة الوطنية في الفترة الجمهورية المبكرة، وقد رسم ببساطة خطًا واضحًا بين الداخل والخارج، وأكّد «اختلاف» تركيا عن المناطق والثقافات المحيطة. في مثل هذه الصيغة، بينما تحدد حدود الدولة المجتمع، يُنظَر إليها على أنها عملية بناء هوية يكون فيها المجتمع «تحت سيطرة» الدولة مباشرة. بعد الحرب الباردة، تبنى الجيش والنخب البيروقراطية الكمالية على وجه الخصوص التصور المتكرر لانعدام الأمن.[10] وينبع التصور المذكور أعلاه لانعدام الأمن من إدراك جغرافية تركيا على أنها استثنائية في بيئة أمنية مع عدم الاستقرار في الجنوب والشرق، والفوضى، والأيديولوجيات الانفصالية والأصولية. نتيجة لذلك، وجد القلق من فقدان الأراضي مكانًا واسعًا في الخطاب الجيوسياسي الدفاعي، وشكّل بشكل مباشر تفضيل السياسة الخارجية لتركيا، بخاصة ضد دول الشرق الأوسط.[11]

كانت التغييرات الرئيسة في البيئة الجيوسياسية بعد الحرب الباردة هي إعادة صياغة الرؤية الجيوسياسية الدفاعية واتجاه السياسة الخارجية لتركيا؛ وقد أدى إلى إعادة التعبير عن التمثيلات الجغرافية التي تُسمَّى «الجسر» أو «الحدود» أو «الدولة العالمية» وإلى تغييرات في السياسة الخارجية في تركيا.

كانت إحدى السمات المحددة الرئيسة للخطاب الجيوسياسي المتغير هي فكرة « الاهتمامات الجيوسياسية الجديدة » التي تشكلت من خلال شكلين مختلفين من عدم اليقين ، وهما هوية تركيا وسلامة أراضيها . لذلك ، ظهرت فترة التسعينيات بوصفها فترة قلق جيوسياسي لصانعي السياسة الذين شككوا في هوية تركيا وأمنها وموقعها الجغرافي السياسي في النظام العالمي الجديد . ومع ذلك ، تجدر الإشارة إلى وجود خطابات جيوسياسية متنافسة حول مكانة تركيا ودورها في النظام الدولي الجديد خلال هذه الفترة .

في حين جرى تشكيل الخطاب الجيوسياسي الليبرالي القائم على الاقتصاد والدفاع عنه من قبل تورغوت أوزال في المراحل الأولى من حقبة ما بعد الحرب الباردة ، جرى تحديد الخطاب الجيوسياسي الدفاعي القائم على الجيش من قبل النخب العسكرية والبيروقراطية .[12] ومع ذلك ، فإن النقطة المشتركة بين هذين التمثيلين الجيوسياسيين كانت « مخاوف جيوسياسية جديدة » . بينما كان الرئيس أوزال قلقًا بشأن دور تركيا الغامض في النظام العالمي الجديد ، كان أنصاره الجيوسياسيون الدفاعيون قلقين بشأن وحدة الجمهورية الإقليمية والوطنية بسبب التحديات المحلية والإقليمية الجديدة مثل حزب العمال الكردستاني ، والإسلاموية ، وشمال العراق . في كل رؤية جيوسياسية ، كانت الجغرافيا والجغرافيا السياسية بمثابة نقطة مرجعية رئيسة في تحديد دور تركيا في النظام الدولي الجديد .[13]

ظهرت أولى علامات المخاوف الجيوسياسية بشأن هوية تركيا في الواقع في عام 1989 ، عندما رفض الاتحاد الأوروبي طلب تركيا للحصول على العضوية الكاملة . نظرًا لأن صانعي السياسة الخارجية ينظرون إلى قرار الاتحاد الأوروبي باعتباره إشكالية للهوية الغربية لتركيا وموقعها في الحضارة الغربية ، ومن ذلك الأهمية الإستراتيجية لتركيا داخل هيكل الناتو ، فقد ركزوا على البحث عن رؤية جيوسياسية بديلة ، وبدأت التمثيلات الجيوسياسية السابقة في التغير . جرى بناء هذا القلق الجيوسياسي من خلال الخوف من الإقصاء من القيم الغربية والخطاب الذي يزعم أن تركيا لا تنتمي إلى أوروبا والبنية الأمنية الأوروبية ، وأنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي فقدت تركيا أهميتها الإستراتيجية بالنسبة للغرب . على سبيل المثال ، فيما يتعلق بهوية تركيا ادعى تورغوت أوزال ، وهو مؤيد للتوجه الجيوسياسي الليبرالي ، أن تركيا جزء لا يتجزأ من أوروبا : « تركيا ليست غريبة على أوروبا ، كما يقول الاعتقاد السائد ، على العكس من ذلك ، فإن شخصيتها الثانية هي (هويتها التكميلية) »[14] غالبًا ما شدد صناع السياسة الخارجية وأنصار الجغرافيا السياسية الدفاعية على إمكانات تركيا باعتبارها « جسرًا » وحاولوا إقناع القادة الأوروبيين بأن تركيا يمكن أن تعمل حلقة وصل إستراتيجية بين أوروبا وآسيا . في الوقت نفسه ، أكّد صناع

السياسة الخارجية مرارًا وتكرارًا أهمية تركيا على أنها «جسر» بين الشرق والغرب، وضامن للقيم الغربية في المنطقة من أجل تحقيق العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي.[15]

ومن المثير للاهتمام، مع ذلك، أن الغرض من الخطاب الجيوسياسي الدفاعي في أواخر التسعينيات كان إنشاء «مساحة جيوسياسية تركية» جديدة لتجنب مطالب الاتحاد الأوروبي لإرساء الديمقراطية والمخاطر الأمنية للمناطق المجاورة المعرضة للأزمات، ومن خلال القيام بذلك لمواجهة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مع روسيا ودول أخرى، كان من المقرر إقامة علاقة جديدة مع القوى الأوروبية الآسيوية. على الرغم من أن البحث عن محور إستراتيجي بديل لم يكن أبدًا رمزًا جيوسياسيًّا عمليًّا حقيقيًّا للسياسة الخارجية التركية، إلا أن تأثيره الخطابي كان مهمًّا للجمهور المحلي. كان من المفهوم أيضًا أن البحث عن «محور» بديل يقوم على البراغماتية لا على الأيديولوجيا؛ لأن الاقتراب من مطالب الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأوروبي بإرساء الديمقراطية (بشأن القضية الكردية وغيرها من الحريات) في الوقت نفسه أزعج الجيش، الذي يُعَدّ حارس أمن النظام التركي، في الوقت نفسه. ومع ذلك، كانت إحدى النتائج المهمة لهذا الخطاب أنه غيّر الخيال الجيوسياسي القديم من التمركز حول الغرب إلى التركيز على أوراسيا.

على الرغم من أن الغرب كان لا يزال يُنظَر إليه على أنه الهوية الأساسية لتركيا، إلا أن الجوهر الجغرافي للخطاب الجيوسياسي قد تغير. نتيجة لذلك، ظهر الخطاب الجيوسياسي الأوراسي (الأوراسية) بوصفه حلًّا لمخاوف تركيا وأُعيد بناؤه بوصفه جزءًا لا يتجزأ من الجغرافيا السياسية الدفاعية.[16] والأهم من ذلك، أن الخطاب الجيوسياسي الأوراسي يُنظَر إليه بالفعل على أنه إستراتيجية تهدف إلى سد الفجوة بين تركيا وأوروبا بدلًا من الرغبة في إضفاء الطابع المؤسسي على العالم التركي.[17]

في هذا السياق، جرى تعريف تركيا على أنها قلب أوراسيا. وفي نطاق الجغرافيا السياسية الجديدة للمناطق الأوسع المحيطة بتركيا، أظهر البديل الأوراسي للسياسة الخارجية التركية تركيا بوصفها جزيرة أو معقل استقرار في وسط منطقة مضطربة.

في الخطاب الجيوسياسي المنقّح أحيانًا، حمّلت الجغرافيا التركية تركيا مسؤولية إنشاء منطقة سلام باستخدام التعاون السياسي والاقتصادي بوصفها أداة.[18] نتيجة لذلك، على الرغم من أن نهاية الحرب الباردة سمحت ببناء خطابات جيوسياسية جديدة في السياسة الخارجية التركية، إلا أن أبطال الجغرافيا السياسية الدفاعية داخل الدوائر الكمالية والنخب البيروقراطية سادوا واستمروا في فهم «الدولة القوية» العسكري في تحديد وضع تركيا الجيوسياسي.[19]

ومن المثير للاهتمام أن السياسة الخارجية التركية في أواخر التسعينيات لم تتشكل من خلال هيمنة خطاب جيوسياسي واحد. على سبيل المثال، في حين أن خطاب رئيس الوزراء آنذاك بولنت أجاويد كان يعتمد بشكل أساسي على « الاستثنائية التركية » التي تهدف إلى إظهار أن موقف تركيا الجيوسياسي مختلف، وأنه يتطلب نظامًا مختلفًا للديمقراطية- فإن وزير الخارجية إسماعيل جيم، من الحزب نفسه، أعاد تقديم تركيا في نظام الدولة الأوروبية، ودعا إلى خطاب « جيوسياسي أكثر طموحًا ».[20]

على عكس الخطاب الجيوسياسي الدفاعي، كان خطاب جيم الجيوسياسي مختلفًا تمامًا عن خطاب أسلافه في تلك الثقافة والتراث التاريخي. فضل جيم، وزير الخارجية في الحكومة الائتلافية بين عامي 1999 و2002، سياسة خارجية متعددة الأوجه واستباقية، ولكنها شديدة التوجه نحو الغرب.[21] أولًا، اقترح جيم فهمًا مختلفًا للسياسة الخارجية. وفقًا لجيم، « لا يمكن للأمة التي تنفصل سياستها الخارجية عن جذورها الثقافية وماضيها التاريخي (كما كان الحال لفترة طويلة في تركيا) أن تكون لاعبًا جادًّا على المسرح العالمي ».[22] من ناحية أخرى، حاول جيم وضع تصور للخطاب الجيوسياسي في سياق الهوية الثقافية والحضارية لتركيا. لكي تحقق تركيا أهداف سياستها الخارجية، « يجب التصالح مع جميع الحضارات التي كانت جزءًا من تاريخنا وجغرافيتنا [التركية] مع بعضها بعضًا ومع تركيا الحديثة ».[23] ومن أهم المفاهيم التي طبقها جيم على السياسة الخارجية التركية مفهوم « الدولة العالمية »، وهو ما يعني دولة تقع في المراكز الرئيسة في العالم وتمثّل مزيجًا فريدًا من الأصول الحضارية والتجارب التاريخية والصفات الإستراتيجية.[24]

نتيجة لذلك، كانت رؤية السياسة الخارجية قبل حزب العدالة والتنمية تبحث من جهة عن التكامل مع الغرب في سياق الاتحاد الأوروبي ومحاولة تكييف تركيا مع البيئة الجيوسياسية للسياسة الدولية التي بدأت تتشكل بعد 11 سبتمبر 2001م.

البناء والإصلاح: الرؤية الجيوسياسية الجديدة والسياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية

كما في الفترات السابقة، مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، كان مفهوم الجغرافيا السياسية أهم أداة تحليلية في صياغة السياسة الخارجية لتركيا بعد عام 2002 (خصوصًا حتى عام 2011). استخدم حزب العدالة والتنمية نفسه لغة مشحونة جيوسياسيًّا لوصف دور تركيا في النظام الإقليمي والعالمي.[25] وحدد الحزب في الأصل رؤيته للسياسة الخارجية في وثيقة « الرؤية السياسية 2023 » الرسمية، التي أشارت إلى « الرؤية الجغرافية الجديدة » في بداية تأسيسها.

« لا يقتصر عمقنا الإستراتيجي ودورنا النشط في سياستنا الخارجية على منطقة الشرق الأوسط . لا توجد دولة في منطقة جغرافية شاسعة من البلقان إلى القوقاز ، ومن إفريقيا إلى آسيا الوسطى ، حيث ليس لدينا روابط خاصة من التاريخ ولا نتطلع إليها بوصفها شركاء لبناء المستقبل معًا » .[26] وقد استخدم أردوغان الخطاب نفسه عند وصف موقف تركيا بأنه « موقف جيوسياسي متعدد الأبعاد » .

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ، كانت هناك ثلاثة تطورات ذات صلة مهمة في تشكيل خطاب جديد في السياسة الخارجية التركية .

أولًا ، فقد الخطاب الجيوسياسي الدفاعي الذي شكلته النظرة الكمالية للعالم على مر السنين تدريجيًّا موقعه المهيمن في تشكيل السياسة الخارجية مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة . وهذا يدل على أن الجيش ، بصفته المنتج للخطاب الجيوسياسي المهيمن في السياسة الخارجية التركية ، بدأ يفقد تأثيره في التعبير عن الخطاب الجيوسياسي .

في الواقع ، هناك العديد من الأسباب لتراجع هذا الخطاب ، لكن يجب تأكيد أنه في مواجهة الثقل المتزايد للقيم الديمقراطية الليبرالية في تحديد علاقات تركيا مع الغرب ،

فإن الهوية القومية العلمانية التركية التي يدعمها النخبة العسكرية البيروقراطية أخفقت في تلبية متطلبات الهوية الغربية . وهذا يدل على أن الخطاب الجيوسياسي الدفاعي ، حيث يكون أمن الدولة المتمركز حول الجيش هو النقطة المحورية ، لا يمكن أن يعكس التحول الداخلي والخارجي لتركيا تحت الضغط المتزايد للقيم السياسية العالمية والطابع المتغير للنظام الدولي .[27] وعلى سبيل المثال ، أدّى الاتحاد الأوروبي دورًا مهمًّا في تثبيط ردود الفعل الدفاعية بشأن القضايا الداخلية والخارجية ، بصفته وكيل التحول الديمقراطي في مسار التحرير التركي .[28]

كانت لعملية الإصلاح الديمقراطي ، وبخاصة إعادة بناء خطاب الأمن القومي في العلاقات المدنية العسكرية ، والتحرير الاقتصادي- آثار كبيرة في انهيار النموذج الجيوسياسي الدفاعي ، وأسهمت هذه في ظهور رؤية جيوسياسية جديدة تتمحور حول علاقات تركية متعددة الأوجه مع القضايا الإقليمية .

ثانيًا ، تسبب التغيير في علاقات القوة في الداخل في تغيير أيديولوجي في السياسة الخارجية التركية وكذلك في القضايا الداخلية . بصياغة الديمقراطية المحافظة بوصفها نقطة انطلاق لبناء ذاتية الدولة القومية الديمقراطية على المستوى الاجتماعي والسياسي ، بنى حزب العدالة والتنمية الخطاب الجيوسياسي القديم على أساس دولة قومية واسعة ، تختلف بشكل كبير عن القوميين العلمانيين . ويجب التأكيد هنا على أن الخطاب الجيوسياسي لا يمكن فصله عن المجتمع ، بل يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعلاقة المتغيرة باستمرار بين مؤسسات الدولة والنخب السياسية والجمهور . لذلك ، يرتبط الخطاب الجيوسياسي لقادة حزب العدالة والتنمية (حول السياسة الخارجية) ارتباطًا وثيقًا بالنضال السياسي ضد المؤسسة الكمالية في تركيا والدور القوي الذي يؤدّيه الجيش في السياسة التركية .

لذلك ، يمكن أيضًا تفسير الدفاع عن الخطاب الجيوسياسي الجديد وتكييفه مع السياسة الخارجية على أنه إستراتيجية للحد من نفوذ الجيش في المجالين الداخلي والخارجي .[29] وبهذه الطريقة ، أدّى الانتقال من التقليد البيروقراطي السلطوي إلى عملية صنع القرار المدني والاجتماعي في السياسة الخارجية دورًا مهمًّا في تشكيل الخطاب الجيوسياسي الجديد .

لا شك أن الدولة القومية هي محور الخطاب الجيوسياسي لحزب العدالة والتنمية ، الذي يحلّ محلّ القديم ويعدله . والشيء الرئيس هنا هو نتيجة اتصال كل من الأسلوب الجامع بين التقليدي والجديد لحزب العدالة والتنمية مع الكوني بعد فترة سياسية قمعية

(28 فبراير 1997 وما شابهه). بهذا المعنى، من خلال محاولة إنتاج شكل جديد من الحداثة المحافظة من تجربة التحديث القمعية طويلة المدى في تركيا من أعلى إلى أسفل، دعم قادة حزب العدالة والتنمية توليف الدولة القومية مع القيم الديمقراطية العالمية دون التخلي عن القيم التقليدية والمحافظة والثقافة التركية الإسلامية.[30] ومع ذلك، عند مقارنته بالخيال الجيوسياسي القديم، فإن الخطاب الجيوسياسي لحزب العدالة والتنمية يتمتع أيضًا بـ»لغة تعبير» قوية. ويظهر هذا بوضوح في إعادة تأكيد أردوغان لدور تركيا في النظام الدولي:

«يمكن لعدد قليل من البلدان أن نؤدّي مثل هذا الدور الحاسم. تشكل تركيا تركيبًا جديدًا حيث يمكنها الجمع بين هذه الخصائص والخلفيات المختلفة. ومن هنا، فإن تركيا لديها القدرة على التغلب على الانقسامات بين الشرق والغرب وأوروبا والشرق الأوسط والشمال والجنوب»[31]

لم يجر استخدام التعبير التجميعي بوصفه جزءًا لا يتجزأ من خطاب السياسة الخارجية فحسب، بل أصبح أيضًا مهيمنًا في تمثيل الهوية الجغرافية لتركيا خلال حقبة حزب العدالة والتنمية. على سبيل المثال، جرى تعريف تركيا على أنها «دولة توليفية» بدلًا من دولة قومية متجانسة لأول مرة في تاريخها في كتب الجغرافيا في المدارس الثانوية والمدارس الثانوية. جلبت معها هذه الكتب المدرسية، ومن ذلك معلومات الأمن القومي التي كتبها الجيش تحولًا كبيرًا من فهم محوره الدولة إلى فهم أكثر ليبرالية وقائم على الاقتصاد في تعريفاته للجغرافيا السياسية. يُظهر الخطاب النيوليبرالي أن التغيير في هيكل السلطة الداخلي ساعد حزب العدالة والتنمية على ترسيخ خطابه في السياسة الداخلية والخارجية لبناء رؤية جيوسياسية أوسع تشمل القوة الاقتصادية لتركيا وهويتها الحضارية والشخصية الإقليمية المتعددة لجغرافيتها.

ثالثًا، أتاحت التحولات الإقليمية والدولية، فضلًا عن التغييرات في بنية علاقات القوة الداخلية لحزب العدالة والتنمية- فرصًا كبيرة لتجاوز الخطاب الجيوسياسي الدفاعي القديم لتركيا. أدت الحقائق الجيوسياسية الجديدة، مثل هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية في عام 2001 وغزو أفغانستان ثم غزو العراق في عام 2003، إلى تغيير الهيكل السياسي العالمي والاقتصاد العالمي والنظام الإقليمي، وأثرت بشدة في الموقف الجيوسياسي لتركيا. من ناحية أخرى، في حين أن الطابع متعدد الأقطاب الناشئ جزئيًّا للهيكل السياسي العالمي يوفر بيئة مناسبة لسياسة تركيا الخارجية، ساعد تغيير المحور في الاقتصاد العالمي تركيا أيضًا على صياغة منطقة اقتصادية جديدة، وبخاصة المناطق

الجغرافية المجاورة. نتيجة لذلك، بفضل القوة الاقتصادية الصاعدة لتركيا، اكتسب الخطاب الجيوسياسي الجديد مزيدًا من المرونة ليجري تطبيقه بشكل فعال في السياسة الخارجية. كما أن التحولات الكبرى في النظام الاجتماعي والثقافي، مثل عودة ظهور النقاشات العالمية حول « صراع الحضارات » على وجه الخصوص، قد أتاحت أيضًا لتركيا مساحة خطابية جديدة وفرصة لتوطيد هويتها الحضارية داخل المؤسسات الغربية، مما أدى إلى تأثير حزب العدالة والتنمية في خطاب الحضارة، خصوصًا في الفترة 2002–2011 واستخدامه بشكل متكرر.[32]

بأثر رجعي، استوفى الخطاب الجيوسياسي الجديد لتركيا جميع هذه الشروط الثلاثة تقريبًا في فترة ما بعد عام 2002. وباختصار، ظهر الخطاب الجيوسياسي الجديد على أنه نتيجة للصراع الداخلي حول هوية الدولة التركية وموقعها ودورها في النظام الدولي، وأُعِيد تشكيله داخل النظام البيئي الاجتماعي التاريخي الذي جرى تشكيله حديثًا، وأعيد تعريفه من خلال التطورات في السياسة الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

في الفترة من (2002) إلى الثورات العربية (2011)، كان المفهوم الرئيس الذي يصف اللغة الجيوسياسية لحزب العدالة والتنمية هو الحضارة. لقد وسّع الخطاب الجيوسياسي الحضاري المحافظ تركيا أولًا من موقع محدد إقليميًّا داخل حدود الدولة القومية إلى مناطق أوسع مثل الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان وإفريقيا. وفي هذا الخطاب الجيوسياسي الجديد، وبخاصة في السياسات الإقليمية لتركيا، منذ إزالة تعبيرات تصور التهديد من الخطاب الرسمي– يُلاحَظ أن الأوصاف الجيوسياسية الأمنية اختفت أيضًا في هذه الفترة. وهكذا، على النقيض من الجغرافيا السياسية الدفاعية، التي تميل إلى أن تكون في الغالب إقليمية، فإن الخطاب الجيوسياسي الجديد أعاد تعريف حدود السياسة الخارجية التركية من خلال مفاهيم غير إقليمية مثل « النظام الإقليمي » و »الحضارة » .

وهكذا قامت الرؤية الجيوسياسية الجديدة –بوصفها خطابًا ضد الجغرافيا السياسية الدفاعية– ببناء رؤية مختلفة بشكل كبير عن موقف تركيا الدولي، وانحرفت بشكل كبير عن الخطاب الجيوسياسي السابق في إعادة تحديد مكانة تركيا في العالم والتزامها بالنظام السياسي الغربي.

يكشف هذا أيضًا عن انقطاع مهم في الخطاب الموجه نحو الحضارة داخل الثقافة الجيوسياسية لتركيا. لذلك، غالبًا ما يجري تعريف السياسة الخارجية لما بعد عام 2002 على أنها جيوسياسة حضارية، حيث الثقافة والدين والحضارة بالمعنى الأوسع هي المحددات الرئيسة للسياسة العالمية.[33] ومن المثير للاهتمام، أنه في حين جرت محاولة التغلب على أزمة الهوية التي واجهتها تركيا ضد أوروبا في أوائل التسعينيات من خلال تأكيد أن تركيا لم تكن مرتبطة جغرافيًّا فحسب، بل كانت مرتبطة ثقافيًّا أيضًا بأوروبا، كان الخطاب الحضاري في قلب السياسة الخارجية التركية.

من خلال تأكيد الاختلاف الحضاري لتركيا من أجل إيجاد حل لـ »البحث عن وضع الهوية« . ومع ذلك ، وعلى عكس التصور الجيوسياسي القديم ، فإن هذا الخطاب نص على أن تركيا ليست جسرًا بين الغرب والإسلام ، ولا « منطقة حدودية » للغرب ، ولا دولة « منفصلة » بين مشروعات التحديث المختلفة . على العكس من ذلك ، فقد وضعت تركيا في سياق حضاري أوسع وشامل ، وهذا يؤكد مركزية تركيا بسبب تمثيلها للحضارة الإسلامية . وفي هذا الخطاب الجيوسياسي ، لا يوجد « تطابق » مع الغرب ، ولكن جرى الحديث عن وجود اختلافات بدون اتخاذ موقف استباقي من الآخَر .

ترى هذه المركزية الحضارية الحضارة بأنها واحدة من وحدات التحليل الأساسية لفهم التحول طويل الأجل للسياسة العالمية داخل النظام الدولي .

في هذا السياق ، جرى تشكيل موقف تركيا الدولي ، ودور تركيا في إعادة هيكلة النظام العالمي في إطار تفسيرين مهمين : أولًا ، ترى تركيا وفق هذا الموقف في التفاعل بين الحضارات وسيلة لخلق نظام أكثر استقرارًا ضد النظام الثقافي الذي يقوده الغرب أحادي البعد . والثاني يرى الوحدة بين الحضارات وسيلة لخلق « نموذج بديل » بين الحضارات . في هذين التفسيرين الجيوسياسيين ، بينما يركز حزب العدالة والتنمية على التحالف مع الغرب (مثل الناتو والاتحاد الأوروبي) ، فإنه ينتقد أيضًا النظام الدولي المتمركز حول الغرب .[34] ونتيجة لذلك ، فإن الخطاب الجيوسياسي الجديد الذي يعطي تركيا مسؤولية حضارية في عملية إعادة بناء النظام العالمي ، يفرض أيضًا مسؤولية جديدة على تركيا في مجال السياسة الخارجية .

النضال والتكيف: كسر الخطاب الجيوسياسي

رأى حزب العدالة والتنمية الذي وضع تركيا في قلب الخطاب الجيوسياسي على أساس دولة قومية ديمقراطية بين عامي 2002 و2011 ، التي يمكن عدّها فترة بناء وإصلاح أيضًا في هذا الخطاب– فرصة لعكس هذا الخطاب في ممارسات السياسة الخارجية في المرحلة الأولى من الانتفاضات العربية خاصة في عام 2011 ، عندما اندلعت الثورات وانتشرت ، على الرغم من أنها خلقت موقفًا في الداخل باعتبارها « الناقل » الفاعل للثورة من أجل إقامة نظام جيوسياسي قائم على القيم الديمقراطية على نطاق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، ولم تحصل على ما توقعته لوضع الثورات على مسار ديمقراطي جديد من خلال انعكاس هذا الخطاب على المنطقة .

في المرحلة الأولى من هذه الفترة، وعلى الرغم من أن الخطاب الجيوسياسي «إقامة النظام» الذي تجلى على أنه «قيادة سياسية» و «مسؤولية تاريخية» - دخل في التداول، إلا أن هذا الوضع لم يدم طويلًا.[35] على وجه الخصوص، تسببت التطورات في السياسة الداخلية، وتسوية المنطقة الجديدة على طريق آمن بسبب الثورات العربية، وإعادة إشعال المنافسة بين القوى العظمى في السياسة الدولية- في حدوث انقطاع في الخطاب الجيوسياسي لحزب العدالة والتنمية.

هناك ثلاثة مستويات تؤدي إلى ظهور قواعد جيوسياسية استطرادية تقوم على «النضال» من خلال إجبار الخطاب الجيوسياسي القائم على البناء والإصلاح على التغيير: أولها أن مجموعات تنظيم غولن، التي حاولت احتكار بنية الدولة في البلاد في عام -2011 أشعلت العملية التي تهدف إلى الاستيلاء على الدولة تمامًا من خلال الإطاحة بالحكومة المنتخبة، واستهدفت المعارضة غير البرلمانية التي بدأت مع احتجاجات جيزي (2013) الحكومة بشكل مباشر.

أثّر هذان التطوران في السياسة الداخلية والخارجية في الوقت نفسه، وهذا أدى إلى اضطراب كبير في التوجه الديمقراطي لتركيا في محور الاتحاد الأوروبي ودفع الحكومة إلى موقف دفاعي؛ كما جرى دفع الأولويات الليبرالية الموجودة في الخطاب الجيوسياسي إلى الخلفية، مما تسبب في تكرار «القلق الجيوسياسي» الناجم عن الانقسامات الداخلية والإقليمية والعالمية.[36] على وجه الخصوص، غيّر المسار الديمقراطي للربيع العربي اتجاهه مع الانقلاب العسكري في مصر وتفاقُم الحرب الأهلية في سوريا التي أثرت بشكل مباشر في تركيا، وتوطد الخطاب الجيوسَياسي الموجه نحو الكفاح كما تعززت السياسة الخارجية والأمنية لتركيا التي واجهت تحديات جديدة في البلاد.

من ناحية أخرى، أدّى التشرذم في البنية الأمنية الإقليمية من ناحية إلى ظهور خطوط صدع إقليمية جديدة بين تركيا ودول المنطقة. وأدت هجمات حزب العمال الكردستاني في يوليو 2015 ووحدات حماية الشعب الكردية إلى تعميق تعاونها مع الولايات المتحدة، وأدى تحول النظام الأمني على الحدود السورية إلى ظهور محور جديد لانعدام الأمن. في سياق موجة الإرهاب التي تصاعدت مع الأزمة السورية، جعلت هجمات تنظيم داعش ضد تركيا ومحاولات منظمة غولن الإرهابية لتخريب هيكلها الأمني الداخلي من الضروري أن تركز السياسة الخارجية والأمنية لتركيا على مكافحة الإرهاب. وتركت العملية التي بدأها حزب العمال الكردستاني بإرهاب الخنادق في يوليو 2015 مشكلة أمنية جديدة متعددة الأبعاد لتركيا.[37]

أما المستوى الثاني الذي أحدث التغيير الحقيقي في قواعد الخطاب الليبرالي والحضاري في الخطاب الجيوسياسي لحزب العدالة والتنمية هو البيئة الأمنية الجديدة التي ظهرت بعد الثورات العربية في الشرق الأوسط . وتميزت هذه البيئة الأمنية الجديدة بضعف مفهوم سيادة الدول وتفتته، وفقدان الوحدة الخطابية على مستوى الدولة والوظيفة ؛ بسبب الضغوط الداخلية والخارجية على الحدود، وتدمير النظام الإقليمي عن طريق انتشار الجماعات المسلحة غير الحكومية في جميع أنحاء المنطقة، واتخذ الطابع المهيمن لبيئة تنافسية أمنية وجهًا جديدًا . وهكذا، فقدت الأنماط الجيوسياسية الخطابية التي كانت لدى تركيا قبل الثورات معناها من حيث ممارسات السياسة الخارجية، ومن حيث تحقيق هدف خلق « استفزاز إقليمي » بمشروع حضاري، وأفسحت المرحلة بدلًا من ذلك مكانًا لخطاب جيوسياسي موجه نحو الأمن .

كانت سوريا من أولى الأماكن التي أخفقت فيها إستراتيجية تركيا لإدارة التغيير . وجاء تحول سوريا السريع من أزمة سياسية إلى صراع مسلح، ثم تحولها إلى صراع عسكري على محور حرب بالوكالة، مع تبني إستراتيجية عدوانية لـ»إسقاط النظام السوري» من خلال « الإدارة من الخلف » « في إستراتيجية لإدارة موجة التغيير . لكن الإدارة الأمريكية، التي ظلت غير نشطة تجاه هجوم النظام الكيماوي عام 2013، الذي قتل فيه أكثر من 1600 شخص، أظهرت أن تركيا وحدها في إستراتيجيتها فيما يتعلق بسوريا .

خلال هذه الفترة، أضعف صمت إدارة أوباما وأوروبا عندما جرت الإطاحة بالرئيس المصري الوحيد المنتخب ديمقراطيًا، محمد مرسي، من السلطة في انقلاب عسكري وسجنه، مما أضعف فرصة التوجه الجيوسياسي الجديدة التي كانت تركيا تأمل في اغتنامها في الربيع العربي.[38]

في مواجهة أزمة أمنية شاملة، ومن في ذلك أمن الحدود، حيث تحولت الأزمة السورية من نزاع مسلح إلى صراع عسكري وجيوسياسي جديد على نطاق إقليمي وعالمي، كان على تركيا تغيير موقفها في سياسة الربيع العربي الموجهة لسوريا إلى إستراتيجية تمكنها من تجنب المشكلات الأمنية التي سببتها الأزمة.

خلال هذه الفترة، أدى تغيير حزب العمال الكردستاني لإستراتيجيته ضد تركيا نحو «اكتساب مساحة» من خلال إجراء تغيير شامل، والتوسع الإقليمي في سوريا بفضل الولايات المتحدة- إلى زعزعة السياسة الأمنية الإقليمية لتركيا تقريبًا.

وكان هناك مستوى آخر من اختراق الخطاب الجيوسياسي لحزب العدالة والتنمية هو التطورات العالمية والعلاقات مع الجهات الفاعلة العالمية. في هذه المرحلة، بدأ التغيير الأول في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي. ففي حين أن الأسباب مثل التقلبات الجيوسياسية على المستوى الأوروبي والتباطؤ في اتجاه التوسع والتعميق في سياسات الاتحاد الأوروبي تسببت في سقوط أولوية «التكامل الحاسم» مع الغرب في الخلفية في الخطاب الجيوسياسي، فقد مهدت الطريق أيضًا من أجل تعميم لغة جيوسياسية أقسى.

وهكذا، في حين أن بحث تركيا عن تعميق السياسة الخارجية الموجه نحو أوروبا قد ضعف إلى حد كبير، فقد جرى وضع موقع جيوسياسي بديل. باستثناء عام 2011، عندما بلغ التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة ذروته، ظهرت الثورات العربية والتحدي العالمي والمنهجي للسياسة الخارجية التركية في وقت واحد. وفي حين أن الأزمة المتمركزة حول سوريا على نطاق إقليمي زادت العبء على السياسات الخارجية والأمنية، إلا أن البيئة الجيوسياسية الغامضة وغير المؤكدة على نطاق عالمي غيرت أيضًا المناقشات حول إعادة تموضع تركيا.

من ناحية أخرى، أدى التنافس السوري بين روسيا والولايات المتحدة إلى تعديل سياسات تركيا الأمنية من خلال النظر في هذا التوازن. ومع وصول ترامب إلى السلطة، وتزايد البعد الجيواقتصادي للتنافس بين الصين والولايات المتحدة، وتعميق المشكلات بين تركيا والولايات المتحدة، تعزز الانقطاع في الخطاب الجيوسياسي الجديد

لتركيا، تاركة الخطاب الجيوسياسي الليبرالي للولايات المتحدة نسبيًّا، ليظهر خطاب جيوسياسي واقعي يتقدم على أساس القومية والوطنية. في حين أن الجسد الرئيس لهذا الخطاب الجيوسياسي الواقعي هو خطاب النظام الداخلي الذي سيضمن أمن البلاد ويحمي سلامتها الإقليمية، فقد رافقه خطاب حدودي أكثر حماية تجاه تحصين الحدود.

في القواعد الجيوبوليتيكية النضالية، حيث يعود التمييز بين الصديق والعدو، فإن الشيء الأساسي هو النضال في الداخل والخارج في الوقت نفسه. وكان المرجع الرئيس الذي رافق هذا النمط من النضال كان خطاب «البقاء».

الحكم الذاتي: مراجعة في الخطاب الجيوسياسي

تعرض الخطاب الجيوسياسي، الذي تقدم على أساس ديمقراطي في سياق فهم الإصلاح في السياسة الداخلية والخارجية بين عامَي 2002 و2011، واستقر على محور النضال بين عامَي 2011 و2016، لمراجعة أكثر شمولًا مع محاولة الانقلاب غير الناجح في عام 2016. ومع ذلك، فإن محاولة الانقلاب وحدها لا تكفي لتفسير التغيير في الخطاب الجيوسياسي.

بالإضافة إلى محاولة الانقلاب؛ إن اكتساب حزب العمال الكردستاني أرضًا في سوريا وبدء الولايات المتحدة الأمريكية بإستراتيجية تسمح لوحدات حماية الشعب بالتوسع جيوسياسيًّا في سوريا، على أساس محاربة داعش- أدّى إلى مراجعة الخطاب الجيوسياسي حول مسألة «البقاء»، وهذا أدى إلى قواعد جيوسياسية مختلفة عما كانت عليه في الفترات السابقة. وهنا اختفت الصورة الجيوسياسية للحضارة تقريبًا، وجرى بناء بنية جيوسياسية تعبّر عن مسألة البقاء بشكل أكبر. بوصفه واحدًا من الرموز الجيوبوليتيكية الرئيسة التي تحدّد هذه الفترة تقريبًا، يظهر الخطاب الجيوسياسي لتركيا و«الآخرين» نفسه بقوة أكبر.

وما يعكس هذه اللغة بأفضل طريقة هو سياسة تركيا في الشرق الأوسط بعد عام 2016، فقد أدى موقع تركيا على الجبهة الإصلاحية في الانقسام بين الوضع الراهن والفاعلين الإصلاحيين، الذي شحذته الثورات العربية في الشرق الأوسط- إلى صراع خطابي مع السعودية ومصر والإمارات. أدت سياسات إيران التي تقف وراء نظام الأسد في سوريا إلى تشكيل هيكل أمني إقليمي أكثر تصادمية وتنافسية من خلال نقل التنافس التركي الإيراني من النطاق العراقي إلى النطاق السوري. ومع تحول روسيا إلى لاعب نشط في سوريا، فقدت سياسة «الجوار السلس»، التي وجدت أرضية قوية في الفترة

2002–2011، وظيفتها ومهدت الطريق لتغذية خطاب جيوسياسي أمني مرتبط بالحدود مرة أخرى.[39] وهكذا فإن الخطاب الجيوسياسي التكاملي والإصلاحي القائم على الشراكات الإقليمية، الذي لا يزال موجودًا في الخطاب الجيوسياسي قبل عام 2016، قد ترك مكانه للغة أكثر تصادمًا. والأهم من ذلك، أدى الصراع الخطابي والعملي حول الربيع العربي إلى التخلي عن الخطاب الجيوسياسي الذي جرى بناؤه لخلق «عصبية إقليمية» مشتركة في السياسة الخارجية التركية خلال فترة حزب العدالة والتنمية.

تتمثل إحدى القضايا الرئيسة هنا في أن الأنماط الجيوسياسية الإقليمية ساندت بعضها بعضًا. بعبارة أخرى لم يتغير خطاب تركيا فقط، ولكن حقيقة أن الجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة رأت في بعضها خصومًا أو أعداء في بيئة إقليمية متنازعة. يجب أيضًا عدُّ لغة مصر والإمارات والسعودية وإيران التي تهمّش تركيا جيوسياسيًّا وجهود الجهات الفاعلة غير الإقليمية لتشكيل كتلة مناهضة لتركيا تعزز هذه اللغة- عاملًا في تشكيل الخطاب الجيوسياسي لتركيا.

كان من التطورات الرئيسة التي أدت إلى مراجعة أكثر جذرية في الخطاب الجيوسياسي- موقف الغرب تجاه محاولة الانقلاب في منظمة غولن الإرهابية. وقد تسببت حقيقة تعرض حزب العدالة والتنمية وتركيا لتهميش قاس بعد القرارات المتخذة لتطهير الدولة من أعضاء منظمة غولن بعد محاولة الانقلاب فضلًا عن التأخر في إدانة الانقلاب، إلى تحول سريع في اللغة الجيوسياسية التي تصف العلاقات مع الغرب. وهكذا، فإن اللغة الجيوسياسية التي حاولت تضمينها في الغرب بوصفها موضوعًا ليبراليًّا وديمقراطيًّا قبل عام -2016 أعيد بناؤها على محور النقد «المعادي للغرب»، وتطورت إلى رؤية الغرب على أنّه جزء من مشكلة البقاء التي تسببت فيها جماعة غولن وحزب العمال الكردستاني والأزمة السورية. بعبارة أخرى، بدأ التعامل مع الغرب من «الآخر الخطابي» إلى «الآخر النشط والعملي». مما لا شك فيه، في هذه الحالة، أنه لا يمكن عدّه صراعًا استطراديًا أقامه حزب العدالة والتنمية من جانب واحد مع الغرب. على العكس من ذلك، فضّل الغرب وضع نفسه مصدرًا للممارسات التي همّشت تركيا عبر سوريا والربيع العربي، أو لم يستطع التخلص من هذا الانجراف. وهكذا، بدأت الأنماط الجيوسياسية الجديدة القائمة على خطاب «البقاء» تعمل بوصفها جزءًا لا يتجزأ من الرؤية الجيوسياسية لحزب العدالة والتنمية داخليًّا وخارجيًّا. بشكل عام، أدى هذا الوضع إلى إضعاف المشروع الليبرالي في الخطاب الجيوسياسي، وتقوية اللغة الواقعية وصعودها.

كان النموذج الأكثر وضوحًا الذي يُظهر تغيير الخطاب الجيوسياسي هو مسألة « البقاء » . يُنظر إلى « البقاء » على أنه من أهم مناطق الصراع الخطابية في بناء أرضية سياسية ديمقراطية من خلال تغيير سياسة الوصاية البيروقراطية لحكومة حزب العدالة والتنمية .

على الرغم من أن « البقاء » ، هو أحد العناصر المرجعية الرئيسة للخطاب الجيوسياسي الدفاعي ، فقد ثقله خلال فترة حزب العدالة والتنمية ، وخاصة في يوليو 2016 ، الهجوم على البنية الأمنية في الداخل ، والتفكك الإقليمي الذي شهدته خاصة في سوريا والمنطقة مع تدمير على نطاق واسع للنظام التقليدي القائم والمهيمن تاريخيًّا . وبرز مرة أخرى خطاب « التوتر/ القلق » ، الذي تحول إلى لغة سياسية ، جرى دمجها بخطاب البقاء ، حيث تمت هنا مراجعة اللغة الجيوسياسية . في هذا الخطاب ، بينما يجري تصنيف الغرب على أنه « الآخر المدمِّر » الذي يقوض النظام الإقليمي ، فإنه جرى تطبيق هذا الوضع أيضًا بوصفه مشروعًا « لتحطيم » تركيا .

لكن خطاب « البقاء » هذا ترك مكانه للغة جيوسياسية واثقة من العمليات العسكرية المتتالية في سوريا . مع عمليات درع الفرات (2016) ، وغصن الزيتون (2018) ، ونبع السلام (2019) ، كشفت الثقة بالنفس في الخطاب الجيوسياسي عن نزاهة هجومية أكثر مع إستراتيجية المشاركة العسكرية المباشرة في سوريا . وفي حين أن القضاء على التهديد الذي يشكله تنظيم داعش في سوريا ، وإضعاف سيطرة حزب العمال الكردستاني على الأراضي ، وإبعاده عن الأقاليم- أدى إلى تسوية الخطاب الجيوسياسي الهجومي ، فقد بدأ تصوير تركيا على أنها « صانع ألعاب » و »عامل مغيِّر للعبة » .[40] من ناحية أخرى ، تعزز الخطاب الجيوسياسي للثقة بالنفس لدى تركيا ، حيث تمكنت من نقل قوتها العسكرية إلى مناطق بعيدة لضمان بقاء الحكومة في طرابلس الذي تعدّها الأمم المتحدة شرعية ضد حفتر في ليبيا .

في حين أن النجاح الذي تحقق في ليبيا سمح لتركيا بتحديد سياستها الخارجية الحازمة من خلال دور جيوسياسي أقوى ، فقد اتخذت هوية جيوسياسية جديدة مع إعلان أذربيجان النصر العسكري على أرمينيا في كاراباخ . إنّ الخطاب في الهوية الجيوسياسية المعنية حوّل تركيا إلى لاعب « يلعب لعبة » خارج حدوده من خلال الابتعاد عن خطاب الدفاع في الاضطرابات التي تشهدها المنطقة .

ومن أهم الديناميكيات التي عززت الخطاب الجيوسياسي الهجومي إستراتيجية الاستقلال في الصناعات الدفاعية . وعلى وجه الخصوص ، فإن النجاحات التي تحققت في العمليات العسكرية في سوريا وليبيا ، والتقدم المحرز في تكنولوجيا المسيّرات ،

وممارسات أخذ النتائج المباشرة ضمّنت ترسيخ الخطاب الوطني في مجال الدفاع بوصفه جزءًا لا يتجزأ من الهوية الجيوسياسية. وهكذا، بدأت الأوصاف الجيوسياسية التي تهيمن عليها «القوة»، تحلّ بدلًا من الأوصاف الجيوسياسية التي تهيمن عليها «الهوية» مثل الحضارة، في تشكيل مركز ثقل لغة تركيا الجيوسياسية. لم تعد الجغرافيا السياسية مجرد خطاب حول السياسة الخارجية، بل تحولت إلى منطقة يتم التعامل معها جنبًا إلى جنب مع الإستراتيجية الدفاعية والعسكرية، واكتسبت الهوية الجيوسياسية لتركيا طابعًا أكثر شمولية.

بعد عام 2016، عندما ساد الخطاب الاستقلالي واستقر، كان أحد المجالات التي أظهرت فيها التصورات الجيوسياسية القائمة على الثقة بالنفس نفسها- أكثر وضوحًا في سياق إعادة تموضع تركيا في النظام الدولي. أصبحت المشكلات مع الغرب بسبب تنظيم غولن ووحدات حماية الشعب، والتنافس الناجم عن تدخلاتهما العسكرية في سوريا، والخطابات السياسية المتطرفة لليونان، والتعاون الوثيق مع روسيا، والاختلافات بين الولايات المتحدة ومسألة إس-400 واضحة في تركيا. ونتج عن الخطاب الجيوسياسي عمومًا لغة تختلف عن اللغة الجيوسياسية السابقة، وبينما كانت تركيا تحدد موقفها الدولي بما يتجاوز الأنماط التقليدية، جرى وضع الغرب في سياق النقد المناهض للنظام لتركيا.

وفي حين أن هذا النهج، الذي جرى طرحه بشكل متكرر على جدول الأعمال في الخطاب السياسي للرئيس أردوغان، وضع تركيا في مكانة حازمة في السياسة الخارجية، وهي قراءة جيوسياسية تهيمن عليها عبارة «الفاعل العالمي تركيا» بشكل متكرر مكنت القراءة المذكورة آنفًا من بناء أرضية تعيد بناء تركيا في النظام الدولي الجديد مع توقع أن يخضع النظام الدولي لتغيير جذري، ولاسيما مع انتشار الوباء في عام 2020.[41]

في هذه المرحلة، بينما تروج الجغرافيا السياسية الجديدة بشكل متكرر لخطاب مفاده أن التفوق الإستراتيجي للغرب قد انتهى، فإنها تؤكد أن تركيا ستكون الدولة «الرائدة» في النظام الدولي الجديد. وجرى نقل تمثيل تركيا المبني على الهوية الجيوسياسية للدولة الرائدة- إلى اللغة الجيوسياسية بوصفها دولة توفر الاستقرار وتتوسط وتسعى إلى السلام في النزاعات حولها. يُنظَر إلى هذا التمثيل أيضًا بشكل متكرر في منظور الرئيس أردوغان:

« إنّنا وصلنا إلى نهاية التصور القائم على « تفوق الغرب » . الجميع يتساءل ويقبل هذا الآن . حتى الغرب نفسه بدأ يقبل هذا . هيمنة الغرب ، التي استمرت لقرون ، قد انتهت الآن . وهناك نظام دولي جديد آخذ في الظهور ».[42]

يتعامل خطاب الاستقلال الذاتي الذي يحمل الهوية الجيوسياسية لتركيا إلى ساحة عالمية في النظام الدولي الجديد- مع الأزمة الاقتصادية والسياسية والشرعية بدلًا من عدّ نهاية التفوق الإستراتيجي للغرب مجرد مسألة تغيير عادي في توزيع القوة . ووفق هذا التوجه تواجه شرعية الغرب أزمة شاملة . وهذا يعني أيضًا أن « التفوق المعياري للغرب » الذي كان يعمل بوصفه جزءًا لا يتجزأ من الهوية الجيوسياسية لتركيا ، لم يعد « مقبولًا » . من وجهة النظر هذه ، يُلاحَظ أن ثلاث قضايا مهمة تنعكس في عملية إعادة بناء الهوية الجيوسياسية لتركيا . تتعلق القضية الأولى بابتعاد حزب العدالة والتنمية عن الخطاب الجيوسياسي الذي يهدف إلى استكمال السيادة الغربية بعنصر الحضارة بدلًا من تحدي السيادة المعيارية للغرب في العصر الذي تهيمن عليه اللغة الجيوسياسية الليبرالية .

والنقطة الثانية هي أن اللغة الجيوسياسية التقليدية السائدة لم تعد صالحة . بعبارة أخرى ، نظرًا لبناء الهوية الجيوسياسية لتركيا ، حيث كان يُنظَر إلى الغرب على أنّه مرجع

رئيس، لم يعد الغرب مصدرًا مرجعيًّا. وتتعلق المسألة الثالثة بتشكيل مجال معياري جديد خارج البنية المعيارية للعالم الغربي، حيث تتفاعل الهوية الجيوسياسية عمليًّا.

وهذا شائع بشكل خاص في تصريحات الرئيس أردوغان: «اعتراضنا ودعوتنا تظهر في هذه المرحلة. نقول: إذا كانت هناك قواعد فيجب على الجميع اتباع القواعد؛ حتى إذا كانت القواعد قديمة وغير فعالة، فلنجلس ونغير القواعد ونناقش القواعد والمعايير الدولية مرة أخرى».[43] والقاعدة هي عنصر مكمل دائم الوجود للهوية الجيوسياسية. وتتجلى عملية بناء المعايير المرتكزة على الاستقلال في تركيا، من خلال وضعها في فئة معيارية متعددة بدلًا من مجرد اعتبار الغرب مرجعًا. ويمكن تفسير هذا الوضع ليس على أنه انفصال عن الهيكل المعياري للقانون الدولي، ولكن باعتباره بحثًا عن التخلص من السيادة المعيارية المهيمنة للغرب، الذي يمر بالفعل بأزمة شرعية. لذلك، لا يجري بناء الاستقلالية في سياق القوة الدفاعية والعسكرية فحسب، بل أيضًا باعتبارها استقلالًا معياريًّا.

في هذه المرحلة، من الممكن اعتبار سياسة «الوطن الأزرق» بوصفها ممارسة تعكس الخطاب الجيوسياسي القائم على الحكم الذاتي. إن الخطاب الجيوسياسي التقليدي في تركيا، الذي أسس تاريخيًّا مفهوم الحدود على أنه مرجع إقليمي- قد بنى أيضًا سياسات الوطن الأزرق والبحر على أنّه جزء لا يتجزأ من مفهوم الوطن.[44] ويمكن القول: إنّ هذه السياسة تسمح بإعادة إنتاج الخطاب الجيوسياسي العام من حيث سياسة الدولة العملية التي تخلقها في السياسة الخارجية وتفاعلها الاجتماعي الواسع القاعدة.

والبعد الثاني المهم للوطن الأزرق هو القوة. كما أن تعميق تركيا في مساحتها البحرية يسمح أيضًا بإعادة تعريف المهام العسكرية للقوات الجوية التركية بشكل عام، والبحرية على وجه الخصوص، بأنّها حامية للوطن الأزرق، فإن هذا الوضع مهمّ أيضًا من حيث كونه مصدرًا جديدًا للتحفيز والمرجعية للنضال الجيوسياسي لتركيا، ولاسيما في المنافسة على شرق البحر الأبيض المتوسط.[45]

في هذه المرحلة، تبرز قضية أخرى مع تطبيق «الوطن الأزرق» وتطبيق تركيا لممارسة تنتج معيارًا خاصًا بها. بعبارة أخرى، في مقابل خريطة إشبيلية المتطرفة، التي تعبر عن قيود مناطق الولاية البحرية التي تبني عليها اليونان غالبًا حججها، ترسم تركيا حدودًا لسلطتها على خريطة الوطن الأزرق.[46] وتعد اتفاقية ترسيم الحدود البحرية الموقعة مع ليبيا، حيث جرى تطبيق هذا النهج، هي أيضًا مؤشر على أن الهندسة الجيوسياسية الجديدة المذكورة (خطاب- تفاعل- ممارسة- سياسة) يمكن بناؤها بطريقة شاملة.

نتيجة لذلك، تعكس خصائص الخطاب الجيوسياسي الذي أُعِيد بناؤه على أساس الاستقلالية كلًّا من الاستمرارية والتغيير في الهويات والخطابات الجيوسياسية لحكومات حزب العدالة والتنمية فيما يتعلق بتركيا. وعند النظر إليها من منظور عناصر الاستمرارية، يُرى أن الاستعارات الجيوسياسية مثل الدولة القوية والقائدة والرائدة والمركزية تقدّم شمولًا خطابيًّا بشكل متكرر، وعند النظر إليها من منظور التغيير، فإنه يمكن ملاحظة التحول بين العناصر الثقافية وعناصر القوة بشكل أكثر وضوحًا.

خاتمة

في تركيا، يمكن القول: إنّ الجغرافيا السياسية ليست مجرد خطاب سياسة خارجية. ناقشت هذه الدراسة الجغرافيا السياسية بدءًا من الحجة القائلة بأنها تعمل بوصفها هيكلًا استطراديًّا يبني المحتوى والخارج في آنٍ واحد، وكيف قام حزب العدالة والتنمية بتحويل اللغة الجيوسياسية السائدة في تركيا من عام 2002، عندما وصل إلى السلطة، إلى عام 2022، وكيف كان مكان الخطاب الجيوسياسي في عملية التحول.

نتيجة لهذا الاستعراض، يتبين أن هناك ثلاث نقاط مهمة: النقطة الأولى هي أن الخطاب الجيوسياسي لحزب العدالة والتنمية يغير الخطاب الجيوسياسي التقليدي، بل ويحلّ محلّ القواعد والأنماط السائدة للخطاب الجيوسياسي الكمالي، ويشير هذا الوضع إلى الطبيعة الثورية للخطاب الجيوسياسي لحزب العدالة والتنمية. أما النقطة المهمّة الثانية فهي أن الخطاب الجيوسياسي الذي بناه حزب العدالة والتنمية قد أسّس رواية جديدة حول الهوية والتوجه الجيوسياسي لتركيا، لكن هذه السردية تغيرت خلال أربع مراحل في عشرين عامًا. وتكمن النقطة الثالثة المهمّة في أن الخطابات والأنماط الجيوسياسية لحزب العدالة والتنمية تجمع بين السياسة الداخلية والخارجية تحت سقف واحد، تمامًا مثل الخطابات والممارسات والتمثيلات الجيوسياسية الأخرى. من وجهة النظر هذه، فإن الخطاب الجيوسياسي لا يتعلق فقط بوضع الدولة، ولكن أيضًا هو شكل من أشكال العمل الذي يشكل علاقات الحكم في الداخل.

الهوامش والمراجع:

1. Murat Yeşiltaş, "Writing Türkiye's Geopolitics? The Rise and Fall of Kemalist Geopolitics in Türkiye." Paper presented in ISA Annual Convention, San Francisco, April 3–6, 2013.
2. Ali Balcı, Türkiye'nin Dış Politikası: İlkeler, Aktörler, Uygulamalar, Alfa Yayınları, 2021
3. Gerard Tuathail, Critical Geopolitics: The Politics of Writing Global Space, University of Minnesota Press, 1996.
4. تم تجميع هذا الجزء من المقال من مقالتي المنشورة سابقا مراد يشيلطاش، "تحول الرؤية الجيوسياسية في السياسة الخارجية للأتراك"، الدراسات التركية، 2014.
5. للاطلاع على المزيد:

Murat Yeşiltaş, The Transformation of the Geopolitical Vision in Turkish Foreign Policy, Turkish Studies, 2014.

للاطلاع أيضا على دراسة تاريخية لكيفية جر الخطاب الجيوسياسي في تركيا السياسة الخارجية إلى صراع على السلطة بين المؤسسات، انظر:

Murat Yeşiltaş, Jeopolitik Zihniyet ve Türkiye'de Ordu, Kadim Yayınları, 2016.

6. Ali Karaosmanoğlu, "The Evolution of the National Security Culture and the Military in Türkiye", Journal of International Affairs, Vol 54, No 1, ss. 199-216
7. Yücel Bozdağlıoğlu, Turkish Foreign Policy and Turkish Idendity, A Constructivist Approach, Routledge, 2003
8. Ali Aslan, "Problematizing Modernity in Turkish Foreign Policy", Uluslararası Hukuk ve Politika, Cilt 9, Sayı 33, 22013, s. 41.
9. Pınar Bilgin, "Türkiye's Changing Security Discourses: The Challenge of Globalization", European Journal of Political Research, (44)1, 2005, s. 183.
10. Şükrü Elekdağ, "2 ½ War Strategy", Perception: Journal of International Affairs, Volume 1, Issue 4, 1996, https://dergipark.org.tr/en/pub/perception/issue/49043/625641
11. "Defense White Paper", Mnister of National Defense, 2002, https://www.files.ethz.ch/isn/154907/Türkiye_2000eng.pdf; Murat Yeşiltaş, Jeopolitik Zihniyet ve Türkiye'de Ordu, Kadim Yayınları, 2016.
12. Muhittin Ataman, "Leadership Change: Özal Leadership and Restructuring in Turkish Foreign Policy", Alternatives: Turkish Journal of International Relations, Volume 1, Number 1, 2006.

13. Çevik Bir, "Türkiye's Role in the New World Order", Strategic Forum, National Defense University, INSS, Number 135, February 1998, ss. 1-6.

14. Turgut Özal, Türkiye in Europe and Europe in Türkiye, 1991, s. 304.

15. Bozdağlıoğlu, Turkish Foreign Policy and Turkish Identity, s. 103.

16. Şener Aktürk, "Counter Hegemonic Visions and Reconciliation Through the Past: The Case of Turkish Eurasianism", Ab Imperio, 4/2004, ss. 207-237.

17. Kyle T. Evered, "Regionalism in the Middle East and the Case of Türkiye", Geographical Review, July 2005, s. 469.

18. Lerna Yanık, "The Metamorphosis of Metaphors of Vision", Geopolitics, 14, 2009, s. 538.

19. Çevik Bir, "Türkiye's Role in the New World Order", 3.

20. Pınar Bilgin, "Only Strong State Can Survive in Türkiye's Geography"; Yanık, "Constructing Turkish 'Exceptionalism'", Political Geography, 26, 2007, ss. 740-756.

21. Ziya Öniş, "Multiple Faces of the 'New' Turkish Foreign Policy", Insight Türkiye, Vol. 13/ No 1, 2011, s49.

22. İsmail Cem, Türkiye in the New Century, Rustem, 2022, s. 1.

23. Cem, Türkiye in the New Century, s. 12.

24. Ibid., s. 21.

25. AK Party's Party Programme. http://www.akparti.org.tr/english/akparti/parti-programme#bolum6

26. AK Party's Party Programme. https://www.akparti.org.tr/parti/2023-siyasi-vizyon/

27. Aslan, "Problematizing Modernity in Turkish Foreign Policy", 44.

28. Paul Kubicek, "The European Union, European Identity, and Political Changes in Türkiye", Insight Türkiye, Vol 11, No 3, 2009, ss. 109-26; Burhanettin Duran, "AK Party and Foreign Policy as an Agent of Transformation" Hakan Yavuz (ed.), The Emergence of a New Türkiye: Democracy and the AK Parti içinde Salt Lake City, University of Utah Press, 2006, ss. 66-87

29. Dietrich Jung, "The Domestic Context of New Activism in Turkish Foreign Policy", International Journal, Winter 2011-12, s. 25

30. İbrahm Kalın, "Turkish Foreign Policy: Framework, values and mechanism", International Journal, Winter 2011-12, ss. 11-12.

31. Erdoğan, "Türkiye: A New Indispensable Nation", Project Syndicate, December 13, 2010, https://www.project-syndicate.org/commentary/Türkiye--the-new-indispensable-nation-2010-12?barrier=accesspaylog

32. Ali Balcı and Nebi Mis¸. "Türkiye's Role in the 'Alliance of Civilizations': A New Perspective in Turkish

Foreign Policy." Turkish Studies 9, no. 3 (2008): 387–406.

33. Pınar Bilgin Bilgin ve Ali Bilgiç, "Türkiye's "New" Foreign Policy Towards Eurasia", Eurasian Geography and Economics 52, no. 2 (2011): 173–195.181.

34. Recep Tayyip Erdoğan, Küresel Barış Vizyonu; Recep Tayyip Erdoğan, Daha Adil Bir Dünya Mümkün: BM Reformu için Bir Öneri, Turkuaz Yayınları, 2021

35. Fawaz A. Gerges, The Middle East: Protest and Revolution in the Arab Word, Cambridge University Press, 2014.

36. Murat Yeşiltaş, "Turkish foreign policy under transformation: crtiques and challanges", SETA Perspective, 2014.

37. Murat Yeşiltaş and Necdet Özçelik, When Strategy Collapses: The Failure of the PKK's Urban Terrorist Campaing, SETA, 2018.

38. İsmail Numan Telci, Mısır: Devrim ve Karşı Devrim, SETA Yayınları, 2017.

39. Hasan Yükselen, Testing the Extrime: Türkiye and Russia in Syria, SETA Publication, 2020

40. Muhittin Ataman ve Ferhat Pirinççi (derleyen), Çıkmazdan Çözümü Karabağ Sorunu, SETA Yayınları, 2021.

41. Recep Tayyip Erdoğan, Daha Adil Bir Dünya Münkün, Turkuvaz Kitap, 2021.

42. Recep Tayyip Erdoğan: "Dünya değişiyor, BM sistemi de değişmeli", Kriter, Ekim 2021, Yıl 6, Sayı 61, https://kriterdergi.com/soylesi/cumhurbaskani-recep-tayyip-erdogan-dunya-degisiyor-bm-sistemi-de-degismeli

43. Recep Tayyip Erdoğan: "Dünya değişiyor, BM sistemi de değişmeli", Kriter, Ekim 2021, Yıl 6, Sayı 61, https://kriterdergi.com/soylesi/cumhurbaskani-recep-tayyip-erdogan-dunya-degisiyor-bm-sistemi-de-degismeli

44. Cumhurbaşkanı Erdoğan: “Mavi Vatan’dan siber uzaya kadar her sahada egemenlik haklarımıza sahip çıkacağız”, 28.12.2020, https://www.iletisim.gov.tr/turkce/haberler/detay/cumhurbaskani-erdogan-mavi-vatandan-siber-uzaya-kadar-her-sahada-egemenlik-haklarimiza-sahip-cikacagiz

45. Recep Tayyip Erdoğan, ““Mavi Vatan’ın güvenliği için donanmamızı daha güçlü kılacak birçok projeyi hayata geçirdik”, 23.05.2022, https://www.tccb.gov.tr/haberler/410/138014/-mavi-vatan-in-guvenligi-icin-donanmamizi-

46. Yücel Acer, “Türkiye-Libya Deniz Sınırı Antlaşması’nın Birleşmiş Milletler Tarafından Tescilinin Önemi”, SETA Perspektif, Ekim 2020, Sayı 298, https://setav.org/assets/uploads/2020/10/P298.pdf

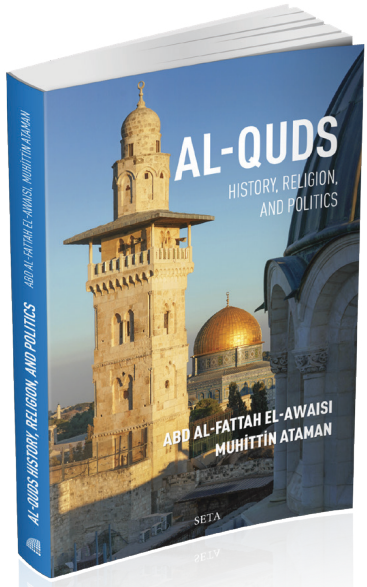

Al-Quds | History, Religion and Politics

September 2019 | Abd al-Fattah EL-AWAISI, Muhittin ATAMAN

Considering the transformation process in the Middle East and the global transition, it is clear that the Palestinian-Israeli question and the issue of al-Quds will continue to dominate the agenda of the Middle East and global system. Recent regional developments such as Trump's decision regarding the future of Jerusalem and the solution proposal called the "Deal of Century" by the Trump Administration demonstrate that the holy city of al-Quds will continue.

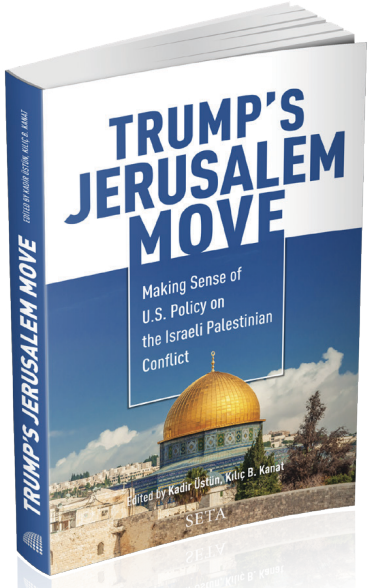

Trump's Jerusalem Move

April 2020 | Kadir Üstün, Kılıç Buğra Kanat

This critically important book includes chapters both contextualizing and discussing the U.S. administration's Jerusalem declaration in great detail. Various sections authored by American, Latin American, European, and Turkish authors examine the international responses to the U.S. President Trump's declaration.

setavakfi setadc setav setavakfi
www.setav.org/en • books@setav.org

SETA